

Distr.: General  
6 December 2019  
Arabic  
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون  
البند ١٧ من جدول الأعمال

## المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

### تقرير اللجنة الثانية\*

المقرر: السيد دافيد موليت ليند (غواتيمالا)

### أولا - مقدمة

١ - بناءً على توصية المكتب، قرّرت الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الرابعة والسبعين البند المعنون:

”المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

”(أ) التجارة الدولية والتنمية؛

”(ب) النظام المالي الدولي والتنمية؛

”(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية؛

”(د) السلع الأساسية؛

”(هـ) تعميم الخدمات المالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

”(و) تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة

بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة“

وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

\* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في سبعة أجزاء، تحت الرموز التالية: A/74/379/Add.1 و A/74/379/Add.2 و A/74/379/Add.3 و A/74/379/Add.4 و A/74/379/Add.5 و A/74/379/Add.6.



٢ - وأجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن هذا البند في جلستها السادسة والسابعة المعقودتين في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، واتخذت إجراءات بشأن البند في جلستها الثانية والعشرين والسادسة والعشرين المعقودتين في ١٤ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. ويرد سرد لمناقشة اللجنة للبند في المحاضر الموجزة ذات الصلة<sup>(١)</sup>. ويوجّه الانتباه أيضاً إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها الثانية إلى الخامسة المعقودة يومي ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر<sup>(٢)</sup>. ويرد في إضافات هذا التقرير سرد للمناقشات اللاحقة التي أجرتها اللجنة بشأن هذا البند.

٣ - ولنظر في هذا البند، كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة:

#### البند ١٧

#### المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

لم تقدم أي وثائق في إطار هذا البند.

#### البند ١٧ (أ)

#### التجارة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/74/221)

تقرير الأمين العام عن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية (A/74/264)

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية السابعة والستين، جنيف، ٤-٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ (A/74/15 (Part I))

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته السادسة والستين، جنيف، من ٢٤ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/74/15 (Part II))

#### البند ١٧ (ب)

#### النظام المالي الدولي والتنمية

تقرير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/74/168)

#### البند ١٧ (ج)

#### القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

تقرير الأمين العام عن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (A/74/234)

(١) A/C.2/74/SR.6 و A/C.2/74/SR.7 و A/C.2/74/SR.22 و A/C.2/74/SR.26.

(٢) انظر: A/C.2/74/SR.2 و A/C.2/74/SR.3 و A/C.2/74/SR.4 و A/C.2/74/SR.5.

## البند ١٧ (د) السلع الأساسية

تقرير الأمين العام عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية (A/74/232)

## البند ١٧ (هـ) تعميم الخدمات المالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

لم تقدم أي وثائق في إطار هذا البند الفرعي.

## البند ١٧ (و) تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة

لم تقدم أي وثائق في إطار هذا البند الفرعي.

٤ - وفي الجلسة السادسة، المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، استمعت اللجنة إلى بيانات استهلاكية أدلى بها كل من رئيس مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (في إطار البند ١٧ (أ))؛ وممثل عن شعبة التحليلات والسياسات الاقتصادية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (في إطار البند ١٧ (أ))؛ ومديرة شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، الأونكتاد (في إطار البندين ١٧ (أ) و (د))؛ ومدير مكتب تمويل التنمية المستدامة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (في إطار البند ١٧ (ب))؛ وممثلة عن فرع الديون وتمويل التنمية في شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية بالأونكتاد (في إطار البند ١٧ (ج))

٥ - وفي الجلسة الثالثة والعشرين، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية ببيان بشأن مشاريع القرارات المعروضة على اللجنة<sup>(٣)</sup>.

## ثانياً - النظر في المقترحات

### ألف - مشروعاً القرارين A/C.2/74/L.16 و A/C.2/74/L.16/Rev.1

٦ - في الجلسة الثانية والعشرين المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل إندونيسيا، أيضاً باسم الأردن، وأستراليا، وإسواتيني، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوكرانيا، وبابوا غينيا الجديدة، وبوتان، وتايلند، وتركيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسري لانكا، وسورينام، وسيشيل، والصين، وغينيا، وغينيا - بيساو، والفلبين، وكندا، وكولومبيا، وليسوتو، والمغرب، ومنغوليا، وموريشيوس، ونيبال، وهايتي، والهند مشروع قرار بعنوان "السنة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة، ٢٠٢١-٢٠٢٢"<sup>(٤)</sup>.

٧ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

(٣) انظر A/C.2/74/SR.23.

(٤) انظر A/C.2/74/SR.22.

٨ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أعلنت أمينة اللجنة أن الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأرمينيا، وأوزبكستان، وأوغندا، وباراغواي، والبرازيل، وبنغلاديش، وبيرو، وتركمانستان، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وجيبوتي، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسلفادور، وسنغافورة، وصربيا، وطاجيكستان، وغامبيا، وغرينادا، وغواتيمالا، وفيت نام، وماليزيا، والمكسيك، وميانمار، والنرويج قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار أيضا كل من أفغانستان، وأنتيغوا وبربودا، وأنغولا، وأيرلندا، وبروني دار السلام، وبنن، وبوتسوانا، وبيلاروس، وتوغو، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، والسنغال، والسودان، وشيلي، وغانا، وغيانا، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكوستاريكا، وكينيا، ومالي، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

٩ - وفي الجلسة الثانية والعشرين أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/74/L.16/Rev.1 (انظر الفقرة ١٧، مشروع القرار الأول).

١٠ - وفي الجلسة نفسها، وقبل اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانين المراقب عن الاتحاد الأوروبي، أيضا باسم الدول الأعضاء فيه، وممثلي الولايات المتحدة الأمريكية.

## باء - مشروعا القرارين A/C.2/74/L.4 و A/C.2/74/L.68

١١ - في الجلسة الثانية والعشرين المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عرضت المراقبة عن دولة فلسطين، باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، وبمراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ٥/٧٣ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ أيضا، مشروع قرار بعنوان "تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة" (A/C.2/74/L.4).

١٢ - وفي الجلسة السادسة والعشرين المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان "تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة" (A/C.2/74/L.68)، قدمه مقرر اللجنة بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/74/L.4.

١٣ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار A/C.2/74/L.68 لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

١٤ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/74/L.68 (انظر الفقرة ١٧، مشروع القرار الثاني).

١٥ - وفي الجلسة السادسة والعشرين أيضا، وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانات ممثلو كل من فنلندا (باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، ومقدونيا الشمالية)، والولايات المتحدة الأمريكية، ونيجيريا.

١٦ - وبالنظر إلى اعتماد مشروع القرار A/C.2/74/L.68، سحب مشروع القرار A/C.2/74/L.4 مقدموه.

## ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

١٧ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروعَي القرارين التاليين:

### مشروع القرار الأول

السنة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة، ٢٠٢١

#### إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد ميثاق الأمم المتحدة وما يتضمنه من مقاصد ومبادئ، ومهام منظومة الأمم المتحدة وصلاحياتها، ولا سيما في مجال تعزيز التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل للجميع، والمساعدة على الابتكار، وتوفير الفرص والفوائد للجميع والإسهام في تمكينهم، واحترام جميع حقوق الإنسان،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٩٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ١٨٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ المتعلقين بإعلان السنوات الدولية، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠ المتعلق بالسنوات الدولية واحتفالات الذكرى السنوية، بما في ذلك الفقرات ١ إلى ١٠ من مرفقه بشأن المعايير المتفق عليها لإعلان السنوات الدولية، وكذلك الفقرتان ١٣ و ١٤ اللتان تنصان على أنه ينبغي ألا يعلن يوم دولي أو سنة دولية قبل إجراء الترتيبات الأساسية لتنظيم وتمويل ذلك اليوم أو تلك السنة،

وإذ تسلّم بأن الاقتصاد الإبداعي، المعروف باسم "الاقتصاد البرتقالي" في عدد من البلدان، يشمل، في جملة أمور، الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة، والتفاعل بين الإبداع الإنساني من جهة والأفكار والمعرفة والتكنولوجيا من جهة أخرى، إضافة إلى القيم الثقافية أو التراث الفني والثقافي والتعبيرات الإبداعية الفردية أو الجماعية الأخرى،

وإذ تشير إلى الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الذي جاء فيه أن المنظمة ستساعد، كجزء من مقاصدها ومهامها، على حفظ المعرفة وعلى تقدمها وانتشارها بتشجيع التعاون بين الأمم في جميع فروع النشاط الفكري، وإذ تلاحظ تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم

والتقافة عن الثقافة والتنمية المستدامة<sup>(١)</sup>، الذي جاء فيه أن الصناعات الثقافية والإبداعية ينبغي أن تشكل جزءاً من استراتيجيات النمو الاقتصادي،

**وإذ تسلم** بأن الحاجة لا تزال قائمة إلى دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تنويع الإنتاج والصادرات في مجالات منها مجالات النمو المستدام الجديدة، بما في ذلك الصناعات الإبداعية،

**وإذ تجدد التزامها** بمؤازرة ودعم اقتصادات البلدان النامية في انتقالها التدريجي نحو رفع الإنتاجية، من خلال القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، وذلك عن طريق تشجيع التنوع والتطوير التكنولوجي والبحوث والابتكار، بما في ذلك خلق وظائف جيدة ولائقة ومنتجة، بسبل منها تشجيع الصناعات الثقافية والإبداعية والسياحة المستدامة والفنون الاستعراضية وأنشطة حفظ التراث،

**وإذ تسلم** بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية من أجل زيادة مشاركتها في القطاعات الحيوية والاستفادة منها، وتعزيز صناعاتها الإبداعية وحمايتها وتشجيعها، بما في ذلك عن طريق استراتيجيات لحماية الملكية الفكرية وإنفاذها على النحو المناسب،

**وإذ تقر** بأن الصناعات الإبداعية يمكن أن تساعد في تعزيز العوامل الخارجية الإيجابية مع الحفاظ على التراث الثقافي والتنوع وتعزيزهما، وتعزيز مشاركة البلدان النامية في فرص النمو الجديدة والحيوية في التجارة العالمية والاستفادة منها،

**وإذ ترحب** بالجهود التي يبذلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة، في سبيل تشجيع الاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة،

**وإذ تلاحظ مع التقدير** الجهود المبذولة لتعزيز الاقتصاد الإبداعي في شتى المؤتمرات الدولية والإقليمية، بما في ذلك المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإبداعي، الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالاقتصاد البرتقالي المعقود في ميديين، كولومبيا، يومي ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، وتتطلع إلى انعقاد المؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الإبداعي، المقرر عقده في عام ٢٠٢٠ في الإمارات العربية المتحدة، مع الإحاطة علماً بالوثيقة الختامية، خطة بالي للاقتصاد الإبداعي، وإذ تسلم بدور الاقتصاد الإبداعي في دعم أهداف التنمية المستدامة وبأن حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية يمكن أن يدعم الاقتصاد الإبداعي ويعززها،

**وإذ تقر** بأن الابتكار أمر لا بد منه لتسخير الإمكانيات الاقتصادية لكل أمة وأهمية دعم روح المبادرة الجماعية والإبداع والابتكار، وهو ما يوجد زخماً جديداً للنمو الاقتصادي ولخلق فرص العمل وبتيح مزيداً من الفرص لجميع الناس، بمن فيهم النساء والشباب،

**وإذ تسلم** بدور الاقتصاد الإبداعي في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم، ودعم مباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، والتشجيع على إضفاء الطابع الرسمي على

(١) انظر A/69/216.

المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والنهوض بنموها، وتحفيز الابتكار، وتمكين الناس، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، والحد من الفقر،

**وإذ توجه الانتباه** إلى أن الاقتصاد الإبداعي يشجع على الإبداع والابتكار في تحقيق نمو وتنمية شاملين ومنصفين ومستدامين، ويسر في الوقت نفسه التحولات الحياتية، ويدعم النساء والشباب والمهاجرين وكبار السن، ويمكن الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة،

**وإذ تؤكد** أهمية السياسات الوطنية الملائمة الرامية إلى تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي والنهوض بالإبداع من أجل التنمية المستدامة،

**وإذ تشدد** على النمو المرن في التجارة الدولية في الصناعات الإبداعية، بما في ذلك تجارة السلع والخدمات الإبداعية، ومساهمته في الاقتصاد العالمي، وإذ تسلم بالقيم الاقتصادية والثقافية للاقتصاد الإبداعي،

**وإذ تعيد تأكيد** ضرورة أن يتمكن جميع العمال من الحصول على فرص التعلم مدى الحياة وأن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك جملة أمور منها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، وأتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة،

**وإذ تسلّم** بالحاجة إلى تعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يوفرها الاقتصاد الإبداعي من خلال تهيئة بيئة مواتية للنهوض بالاقتصاد الإبداعي، مثل تطوير التكنولوجيا الرقمية، والاقتصاد المبتكر الرقمي، والتجارة الإلكترونية، وبناء الهياكل الأساسية الرقمية ذات الصلة والاتصال الإلكتروني من أجل دعم التنمية المستدامة، وزيادة استثمارات القطاعين العام والخاص في الصناعات الإبداعية ووضع الأطر القانونية ذات الصلة،

**وإذ تشدد** على أن الاقتصاد الإبداعي يمكن أن يسهم في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي والابتكار، والقضاء على الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، وتحسين نوعية الحياة، وتمكين النساء والشباب، والحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها،

**وإذ تشدد** على أهمية وجود بيانات منتظمة وموثوقة وقابلة للمقارنة بشأن مساهمة الاقتصاد الإبداعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

١ - **تقرر** إعلان عام ٢٠٢١ السنة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة؛

٢ - **تشجع** جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وكذلك المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والأفراد، على الاحتفال بالسنة الدولية على النحو الملائم ووفقاً للأولويات الوطنية، من أجل التوعية، وتعزيز التعاون والتواصل، وتشجيع تبادل أفضل الممارسات والخبرات، وتعزيز قدرة الموارد البشرية، وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات، ومواجهة تحديات الاقتصاد الإبداعي؛

- ٣ - **تدعو** منظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة إلى المساهمة في السنة الدولية ودعمها؛
- ٤ - **تدعو** الأمين العام إلى أن يطلع جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وكذلك المجتمع المدني، بما يشمل المنظمات غير الحكومية والأفراد والقطاع الخاص، على هذا القرار، وتشجع الأمين العام على دعوة كيانات الأمم المتحدة إلى العمل على نحو مشترك ودعم تنفيذ السنة الدولية للاقتصاد الإبداعي على نحو تآزري؛
- ٥ - **تشدد** على أن تُموَّل تكاليف جميع الأنشطة التي قد تنشأ عن تنفيذ هذا القرار من التبرعات؛
- ٦ - **تطلب** إلى أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تقدم، بالتشاور مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، إفادة إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين عن تنفيذ هذا القرار، من خلال قسم مخصص للتوقعات المتصلة بالاقتصاد الإبداعي، تسهب فيها على وجه الخصوص في كيفية تماشي هذا القرار مع خطة عام ٢٠٣٠ ونهوضه بها، وتتضمن توصيات بشأن إجراءات ملموسة من شأنها أن تساعد الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على تسريع وتيرة جهودها الرامية إلى تنفيذ هذه الخطة.

## مشروع القرار الثاني تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة

### إن الجمعية العامة،

**إذ تعيد تأكيد** قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُتَقَدَّ من تلك الأهداف،

**وإذ تعيد أيضا تأكيد** قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكّل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكتملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

**وإذ تشدّد** على أن النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده يتوقف على تهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات،

**وإذ تقر** بأن تنشيط الشراكة العالمية سييسّر الانخراط في مسعى عالمي حثيث لدعم تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، تلتزم في إطاره الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة، وتحتشد في ظلّه كافة الموارد المتاحة،

**وإذ تشير** إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تعترف بأن تنفيذ التنمية المستدامة سيكون رهن المشاركة الفعالة للقطاعين العام والخاص والمنظمات الدولية الأخرى المعنية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف،

**وإذ تلاحظ** انعقاد المنتدى العالمي السادس للاستثمار في جنيف في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وترحب بالمعرض الثاني للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة الذي أقيم في نيويورك في الفترة من ١٥ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وتلاحظ قيام الأمين العام بإنشاء التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة،

**وإذ تحيط علماً** بتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٩ وتقرير تمويل التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ والتقرير العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩، وبالوثيقة الختامية الصادرة عن منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٩<sup>(١)</sup>،

**وإذ تلاحظ** ما تقوم به الأمم المتحدة من عمل في مجال الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك منتدى الاستثمار العالمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومعرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية،

**وإذ تلاحظ أيضا** جميع المبادرات المتخذة على الصعد العالمي والإقليمي والمحلي بهدف التوسع في حشد التمويل العام والخاص من أجل الاستثمار في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأبعادها الثلاثة وتعميق التعاون الدولي،

**وإذ تلاحظ كذلك** ما للاستثمار المؤثر في تمويل التنمية المستدامة من إمكانات على صعيد دعم السياسات والخطط والأولويات والاحتياجات الإنمائية الوطنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

**وإذ تسلم** بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيستلزم تحولا نحو آفاق الاستثمار الطويلة الأجل، وإذ تشجع في هذا الصدد المستثمرين على اتخاذ تدابير تحفز المزيد من الاستثمارات الطويلة الأجل، وإذ تسلم أيضا بأن التمويل الدولي للتنمية، العام والخاص، يمكن إذا ما كملته آليات تمويل مبتكرة أخرى، منها التمويل المختلط، أن يلعب دورا هاما في توسيع ما نبذله من جهود جماعية من أجل تغطية الاحتياجات التمويلية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

**وإذ تسلم أيضا** بأن مباشرة الأعمال الحرة يمكن أن تساعد في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإذ تشدد على أهمية تطوير أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، وإذ تؤكد ضرورة تعزيز فرص وآليات التمويل المستدام والمبتكر لإطلاق العنان لتدفقات جديدة من رؤوس الأموال نحو الاستثمار المستدام والنهوض بنماذج النشاط التجاري المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة،

**وإذ تشدد** على ضرورة دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية مؤاتية بوسائل منها إنشاء نظم عالمية متسقة ومتعاضة في الميادين التجاري والنقدي والمالي وتعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية وتحسينها، وإذ تؤكد في هذا الصدد أن آفاق تحقُّق زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي تعطلها مجموعة من عوامل الخطر،

**وإذ تشدد أيضا** على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ليس بالأمر المستطاع دون توافر الاستثمار الخاص والعام، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي الطويل الأجل، وهو الاستثمار الذي يمكن حشده عندما تتوافر بيئة مؤاتية على جميع المستويات،

(١) انظر E/FFDF/2019/3.

**وإذ تدرك** أهمية الاستدامة على مستوى الشركات، بما يشمل الإبلاغ على النحو المناسب عن الآثار البيئية والاجتماعية والإدارية، للمساعدة في ضمان الشفافية والمساءلة وتلافي الممارسات التي تحبط الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

**وإذ تؤكد مجدداً** الالتزام بإحداث زيادة كبيرة في الاستثمارات لسدّ الفجوة بين الجنسين وتعزيز دعم المؤسسات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني،

**وإذ تلاحظ مع القلق** أن الاستثمارات التي لها أهمية حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا تزال تعاني من نقص التمويل، وإذ تدرك أنه سيلزم المزيد من الاستثمار والتمويل من القطاعين العام والخاص على الصعيدين الوطني والدولي لتلبية الاحتياجات الاستثمارية الضخمة، المرتبطة بالثغرات، من أجل تحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك الاستثمار في إنشاء بنى تحتية عالية الجودة موثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود من أجل دعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على سبل الوصول العادل للجميع وبتكلفة معقولة،

**وإذ تسلم** بأهمية التمويل العام الدولي، ومنه المساعدة الإنمائية الرسمية، بالنسبة إلى الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأسباب منها قدرته على تحفيز حشد موارد إضافية من مصادر أخرى، عامة وخاصة، حيث إنه يستطيع أن يدعم تحسين تحصيل الضرائب وأن يساعد في تعزيز بيئات محلية مؤاتية وفي توفير الخدمات العامة الأساسية،

**وإذ تشدد** على أن المساهمة التي دُعي القطاع الخاص إلى تقديمها في تمويل أهداف التنمية المستدامة ليست بديلاً عن التمويل العام بل هي بالأحرى عنصر هام مكمل له،

**وإذ تلاحظ بقلق** أن مسار الاستثمار الأجنبي المباشر بقي ضعيفاً منذ عام ٢٠١٥ وأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية ما زالت، رغم حدوث زيادة طفيفة فيها في عام ٢٠١٨، غير موزعة بالتساوي بين المناطق وبين مجموعات البلدان، حيث لا تتلقى القارة الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلا حصة ضئيلة أو لا تُذكر من الاستثمار الأجنبي المباشر،

**وإذ تشدد** على أن الشفافية والشمول في النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية ووجود مؤسسات قوية على جميع المستويات وتصميم وتنفيذ سياسات، بما في ذلك أنظمة لأسواق رأس المال، حسب الاقتضاء، تشجّع تقديم الحوافز على طول سلسلة الاستثمار وتكون متسقة مع مؤشرات الأداء والاستدامة الطويلة الأجل وتقلل من التقلبات، هي عوامل لا غنى عنها لتشجيع الاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي مطرد والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل في البلدان النامية، وإذ تشدد في هذا الصدد على الحاجة إلى مزيد من الدعم الدولي وإلى مناخ استثماري يتسم بالتنافسية على جميع المستويات حتى يتسنى للبلدان النامية أن تحقق أهداف التنمية المستدامة،

**وإذ تدرك** أن الأنشطة التجارية والاستثمارات والأعمال الحرة والابتكارات التي يضطلع بها القطاع الخاص على الصعيدين الوطني والدولي على نحو مراعي للمسؤولية والمساءلة من المنظورين الاجتماعي والبيئي، بما في ذلك تكافؤ فرص الوصول المتاحة للنساء والشباب، هي محركات رئيسية للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل للجميع ولإيجاد فرص العمل حتى لا يُترك أحد خلف الركب،

**وإذ تلاحظ** الدور الذي يقوم به مركز اسطنبول الدولي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعني بدور القطاع الخاص في التنمية، من خلال تفاعله مع القطاع الخاص لأغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الأسواق الشاملة للجميع وتنمية الأعمال التجارية على نحو مستدام،

**وإذ تقر** بأهمية الاستثمارات في القطاع التكنولوجي والاقتصاد الرقمي لتعزيز الاتصال الإلكتروني والشراكات الرقمية، وبأن تطوير التكنولوجيا ونقلها محرك قوي للتنمية المستدامة، وبأن هناك حاجة إلى تعزيز الروابط بين الشركات المتعددة الجنسيات والقطاعين العام والخاص المحليين، حسب الاقتضاء، لتيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها بشروط متفق عليها،

١ - **تشدد** على أن تعزيز الاستثمارات في القيمة المضافة وفي تجهيز الموارد الطبيعية والتنوع الإنتاجي يكفل تنمية أكثر شمولاً واستدامة، وتشجع في هذا الصدد تسريع الجهود الوطنية وتوطيد التعاون الدولي في المجالات التي تدعم السياسات والبرامج الرامية إلى زيادة استثمارات القطاعين العام والخاص والاستثمارات المحلية والدولية لإحداث تغييرات هيكلية في اقتصادات البلدان النامية؛

٢ - **تشجع** تعزيز فرص وآليات التمويل المستدام والمبتكر لإطلاق العنان لتدفقات جديدة من رؤوس الأموال نحو الاستثمار المستدام والنهوض بنماذج النشاط التجاري المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛

٣ - **تلاحظ مع القلق** أن العديد من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت لا تستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي من شأنه أن يساعدها على تنويع اقتصاداتها، رغم ما أدخلته من تحسينات على مناخها الاستثماري؛

٤ - **تلاحظ مع القلق أيضاً** الفجوة في فرص حصول المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على رأس المال، ولا سيما الأعمال التجارية التي تديرها النساء ومباشرو الأعمال الحرة من الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتعترف بأن الأسواق المالية يمكن أن تكون وسيلة قوية للنمو الاقتصادي والتخفيف من وطأة الفقر، بما في ذلك عندما تدعم هذه الأسواق الأعمال التجارية التي تكون أنشطتها مؤثرة في مجال التنمية المستدامة وعندما يكون الحصول على الائتمان شاملاً للجميع في جميع قطاعات الاقتصاد؛

٥ - **تدرك** أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يأتي بنتائج إيجابية غير مباشرة، مثل توفير الخبرة الفنية والتكنولوجيا، بسبل منها إقامة الروابط مع الموردين المحليين وتشجيع إدماج المنشآت المحلية، ولا سيما المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية؛

٦ - **تشدد** على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تكون له آثار متفاوتة على أهداف التنمية المستدامة، وتؤكد الحاجة إلى تعزيز توافر الاستثمار الأجنبي المباشر مع السياسات الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛

٧ - **تقر** بضرورة وضع وتعزيز السياسات، وعند الاقتضاء، تحسين الأطر التنظيمية من أجل المواءمة على نحو أفضل بين حوافز القطاع الخاص وأهداف التنمية المستدامة، بما يشمل تقديم الحوافز للقطاع الخاص لكي يعتمد ممارسات مستدامة، ومن أجل تعزيز الاستثمارات الجيدة الطويلة الأجل؛

٨ - **تشجيع** الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى إدماج الاستدامة في النظام المالي ومن ثم إعادة توجيه تدفقات رؤوس الأموال نحو الاستثمارات المستدامة من المنظور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

٩ - **تشجيع أيضا** الجهات الفاعلة المالية بجميع مستوياتها على العمل من أجل وضع ممارسات مالية شاملة للجميع وتمثيلية ومسؤولة، بما في ذلك ممارسات تتناول الشفافية والإفصاح والمعايير، حسب الاقتضاء؛

١٠ - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزه العديد من البلدان في مجال تعزيز البيئة المؤاتية للأعمال التجارية والاستثمارات التي يقوم بها القطاع الخاص، ولكنها تلاحظ أن ثمة مجالاً لمزيد من العمل، بما في ذلك عن طريق تكثيف الجهود لمكافحة الفساد، من أجل إيجاد مناخ للأعمال التجارية والاستثمار يكون قادراً على اجتذاب استثمارات القطاع الخاص ومشاركته دعماً للتنمية المستدامة؛

١١ - **تكرر تأكيدها** أن تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين في توزيع الموارد الاقتصادية يمكن أن يوفر للمرأة وسائل لتوليد الدخل وأنه يخلق آثاراً مضاعفة إيجابية دعماً لتحقيق نمو شامل للجميع وعادل ومستدام، وتكرر في هذا الصدد الحاجة إلى إجراءات واستثمارات محددة الأهداف؛

١٢ - **تقر** بأهمية اشتراك القطاع الخاص مع المنظمات الوطنية والدولية والحكومية الدولية والدول الأعضاء ومع غيرها من الجهات المعنية، حسب الاقتضاء، فيما تبذله من جهود من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بطريقة فعالة وتشارورية تخضع للمساءلة؛

١٣ - **تلاحظ** أهمية اتباع المؤسسات ممارسات مستدامة، بما يشمل إدماج العوامل البيئية والاجتماعية والإدارية في تقارير الشركات حسب الاقتضاء، على أن تُترك للبلدان حرية تحديد التوازن المناسب بين القواعد الطوعية والإلزامية، وتشجع الأعمال التجارية على اعتماد مبادئ الأعمال والاستثمارات المسؤولة؛

١٤ - **تقر** بأهمية إبلاغ الشركات عن الاستدامة فيما تقدمه من تقارير، وتشجع الشركات، ولا سيما الشركات المسجلة في البورصات والشركات الكبرى، على دمج المعلومات المتعلقة بالاستدامة وببذل العناية الواجبة في دورة الإبلاغ الخاصة بها، وتشجع دوائر الصناعة والحكومات المهتمة والجهات المعنية صاحبة المصلحة على أن تقوم، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، باستحداث نماذج لأفضل الممارسات وتعزيز ما هو قائم منها، وتسهيل العمل على إدراج تقارير تتعلق بالاستدامة، مع مراعاة الخبرات المكتسبة من الأطر القائمة وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية، بما في ذلك بناء القدرات، وترحب في هذا السياق بتعاون الاتفاق العالمي للأمم المتحدة مع مبادرة الإبلاغ العالمية ومجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة؛

١٥ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تعمل على التخفيف من التوتر وغيره من عوامل الخطر وأن تهيب بيئات مؤاتية لزيادة الاستثمار الطويل الأجل والمستدام تطبعها عدة سمات منها توافر سياسات للاستثمار منفتحة وشفافة وغير تمييزية؛

١٦ - **تلاحظ مع القلق** تزايد عدد سكان الأحياء الفقيرة والآثار السلبية على صحتهم وسلامتهم وفرصهم لكسب العيش، وتشجع في هذا الصدد الاضطلاع باستثمارات محددة الأهداف

لكفالة الإسكان الميسور التكلفة والمناسب ومواصلة الاستثمار من أجل تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة في هذه القطاعات بحلول عام ٢٠٣٠؛

١٧ - **تشهد** على أن القطاع الخاص يمكن أن يساهم في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(٢)</sup> بطرق عديدة، بما في ذلك من خلال تطبيق الحلول الإبداعية والابتكارية لإيجاد حلول لتحديات التنمية المستدامة، ومواءمة نماذج أعماله التجارية مع أهداف التنمية المستدامة، ودعم جهود القطاع العام في مجالات منها الحد من مخاطر الكوارث والعمل المناخي وتنمية المهارات، وفقا للخطط والسياسات الوطنية؛

١٨ - **ترحب** بالاهتمام المتزايد بين المستثمرين بأخذ مسائل الاستدامة في الاعتبار في قراراتهم الاستثمارية، ولكنها تفر بأن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتحليل ورصد وقياس إسهام هذا الاهتمام في بلوغ أهداف التنمية المستدامة وزيادة أثره الإيجابي إلى أقصى حد ممكن؛

١٩ - **تقر** بأن الحدّ من مخاطر الكوارث، على النحو المبين في إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠<sup>(٣)</sup>، استثمارٌ فعال من حيث التكلفة في منع وقوع خسائر مستقبلية، وتشجع الدول الأعضاء على وضع معايير وأنظمة لاستثمارات القطاعين العام والخاص المراعية لمخاطر الكوارث وعلى كفالة أن تتضمن المشاريع التي لا تزال قيد التنفيذ والمشاريع المقبولة مصرفياً تقييمات لمخاطر الكوارث؛

٢٠ - **تشجع** الدول الأعضاء على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة بطريقة مبتكرة ومتكاملة وشفافة ومنصفة وشاملة للجميع، الأمر الذي يتطلب استثماراً كافياً ومستداماً ويمكن التنبؤ به من خلال القطاعين العام والخاص على السواء؛

٢١ - **تدعو** جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى استطلاع إمكانية وضع عوامل الاستدامة في الاعتبار في تقييم الجدارة الائتمانية وإلى تعزيز أسواق الائتمان لتشجيع نمو المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك المملوكة لنساء؛

٢٢ - **تسكّم** بتنامي الزخم الذي يولّده الاستثمار والتمويل المستدامان، وتدعو الشركات الخاصة إلى اعتماد ممارسات مستدامة تعزز القيمة في الأجل الطويل؛

٢٣ - **تشهد** على ضرورة تقييم المبادرات العامة والخاصة لقياس أثر الاستثمار في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها، وتبيان الثغرات المحتملة؛

٢٤ - **ترحب** في هذا الصدد بالطلب الوارد في الوثيقة الختامية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٩ المعني بمتابعة تمويل التنمية والموجه إلى فرقه العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتمويل التنمية بأن تواصل تحليلها لأثر مساهمة استثمارات القطاع الخاص وأدواته في بلوغ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ومعايير قياس تلك المساهمة<sup>(١)</sup>، وتشجع توفير الدعم الدولي للدول الأعضاء، حسب ظروفها وأولوياتها الوطنية، لتمكينها من القيام من تلقاء نفسها بوضع أدوات عملية

(٢) القرار ١/٧٠.

(٣) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

لقياس مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة علي الصعيد الوطني وجمع بيانات حسنة التوقيت وموثوقة عن هذه المساهمة، حسب الاقتضاء؛

٢٥ - **تشدد** على أن التمويل العام الدولي يؤدي دوراً هاماً في تكميل الجهود التي تبذلها البلدان من أجل حشد الموارد العامة على الصعيد المحلي وعلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية تساعد الدول النامية، باعتبارها مصدراً حيوياً لتمويل التنمية، على تأمين موارد حكومية كافية للاستثمار في القطاعات التي يمكن أن تعجل بتنفيذ ما تطمح إليه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من تحوّل، وتلاحظ في هذا الصدد ضرورة تكثيف الجهود للوفاء بالالتزامات الخاصة بكل جهة مع تركيز الموارد المقدمة بأكثر الشروط يسراً على من هم أشد احتياجاً وأقل قدرة على حشد موارد أخرى؛

٢٦ - **تلاحظ** ما ينطوي عليه التمويل المختلط من إمكانيات، بما في ذلك قدرته على حشد أو تسخير أو حفز التمويل الإضافي، وتؤكد ضرورة أن تكون المشاريع متماسية مع الأولويات الوطنية وأن يكون لها أثر إنمائي طويل الأمد وأن تصبّ في المصلحة العامة، مع التسليم في الوقت نفسه بأن أنواع التمويل التي يمكن أن تمثل طريقة التمويل الأكثر فعالية تختلف باختلاف مجالات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛

٢٧ - **تشجع** الدول الأعضاء على تعزيز مشاركة المساهمين والمستهلكين التي يمكن بدورها أن تشجع الشركات على مراعاة تفضيل المستهلك لاستدامة المنتج؛

٢٨ - **تهيب** بالشركاء في التنمية أن يواصلوا دعم الجهود الرامية إلى تعزيز أطر السياسات لتحفيز تمويل الاستثمار الإنتاجي، بما في ذلك بناء القدرات على الحصول على التمويل المتاح، ولا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، ومع الأخذ في الاعتبار التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل؛

٢٩ - **تشدد** على الحاجة إلى المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات من أجل تشجيع الاستثمار ووضع مجموعات من المشاريع ومشاريع مقبولة مصرفياً، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية؛

٣٠ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة أن تدعم بناء قدرات البلدان النامية في مساعيها إلى سد ثغرات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما على مستوى البرامج القطرية، فيما يتعلق بكيفية استخدام التمويل العام لتسخير الاستثمار الخاص من أجل تنفيذ المشاريع التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة؛

٣١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بتزويد الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين بمعلومات عن تنفيذ هذا القرار تستند إلى بحثهما الجارية وتورد في قسم مكرس لها من تقرير الاستثمار العالمي، مع التركيز بشكل خاص علي الثغرات والتحديات الماثلة والتقدم المحرز في مجال تشجيع الاستثمارات من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإيراد توصيات محددة للنهوض بالاستثمار بغية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتتطلع إلى مواصلة النظر في هذه المسائل في التقارير المقبلة لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتمويل التنمية؛

٣٢ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والسبعين، في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"، البند الفرعي المعنون "تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة".